حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

تقرير جلسة الاستجابة المدنية للأزمات المجتمعية

أزمة كورونا نموذجاً

❖ مقدمة:

بعد انقطاع استمر أكثر من شهرين إثر الظروف التي فرضتها أزمة وباء كورونا، عادت جلسات برنامج الأربعاء السوري لتنعقد بشكلها السابق، في مقر حركة البناء الوطني بدمشق، وذلك بعد جلسات سابقة عقدت عبر شبكة الانترنت، تناولت إحداها التعاطي الحكومي والقرارات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمكافحة انتشار فيروس كورونا، وأما الأخرى فناقشت فكرة المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص في مراحل الأزمات، وجاءت الجلسة الثامنة والعشرون التي أقيمت بتاريخ 20/ 5/ 2020 استكمالاً لهذه الجلسات ومحاولة لرصد آليات عمل القطاع الثالث من القطاعات الرئيسية في سوريا وكيفية استجابتها وحملها لمسؤوليتها في ظل الأزمة الراهنة وهو قطاع المجتمع المدني، فكان عنوانها "الاستجابة المدنية للكوارث – أزمة كورونا نموذجاً".

حضر الجلسة مجموعة من الناشطين المدنيين ورؤساء الجمعيات سواء الذين كانوا جزءاً من حملة الاستجابة الوطنية للتصدي للوباء التي أطلقتها الحكومة، أو الذين عملوا بشكل مستقل خلال الأزمة.

طرحت الورقة المعرفية التي تم إعدادها ما قبل الجلسة أسئلة عديدة، حيث سعت حركة البناء الوطني في هذه الجلسة، وبشكل رئيسي، لاستكشاف المساحات التي منحتها الحكومة للعمل المدني وما تم استثماره من هذه المساحات، كذلك مناقشة الوضع الاقتصادي الذي يلعب دوراً كبيراً في توجيه العمل المدني نحو الشكل الأهلي الخيري والإغاثي خاصة مع دخول شهر رمضان في منتصف الأزمة وضخ أموال الصدقات والزكاة في الجمعيات الأهلية.

كذلك كان من ضمن محاور النقاش مسألة تعاون الجهات المدنية مع الإدارات المحلية وممثليها من لجان التنمية ولجان الأحياء والمخاتير، وكيف كان شكل هذا التعاون ومدى نجاحه أو فشله والتأثيرات المتبادلة لعمل هذه الجهات مع بعضها وكيفية انعكاسها على المجتمع، حيث كان واضحاً في هذه الأزمة أن الدوائر المحلية كانت محط تركيز الخطط الحكومية والمدنية نظراً لخصوصية الوضع الصحي وإمكانية فرض إغلاق الأحياء كل على حدى وبالتالي ضرورة تمكين التفاعل بين مختلف الجهات لتكون على أتم الاستعداد لمكافحة انتشار الوباء والأضرار التي قد تنجم عن ذلك، وكانت الأفكار التي طرحت في الجلسة هي التالية:

❖ **محاور الجلسة:**

- كان أول انخراط جدي لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في أزمة كورونا في 25 آذار الماضي أي بعد 25 يوماً من أول بيان حكومي تطرق للفيروس، بينما تأخرت حتى 7 نيسان الماضي لتشكيل فريق مهمته سبر الأسر الأكثر تضرراً وحتى 28 نيسان حتى أنجزت فريق الحماية الاجتماعية على نحو عاجل
- بدا من طريقة تعاطي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مع الجمعيات أن حملة الاستجابة التي شكلتها الوزارة تم تفويض إدارتها لأحد الفرق المدنية بدون سبب واضح، كما أن الحملة بشكل عام لم تكن واضحة بما يكفي للمشاركين من ممثلي الجمعيات لأنها احتوت على كثير من الضبابية من حيث كيفية تشكيل الفرق المشكلة من مجموع المتطوعين وتفاصيل أخرى تخص سير العمل.
- قبل انطلاق الحملة التي أعلنت عنها الوزارة كانت أغلب الجمعيات قد بدأت بتجهيز كوادرها استعداداً للعمل وأخذت على عاتقها أولاً الحماية الذاتية والشخصية لمتطوعيها الذين قد يكونون على تماس مباشر مع المرضى. وظهرت عدة حملات محلية في دمشق وغيرها من المحافظات، وفي دمشق مثلا تم تجهيز ملعب الجلاء بشكل كامل من قبل جمعية مدنية، وتم تصميم ألبسة وقائية وتجهيز سلل غذائية وصحية ليتم توزيعها إلى المنازل بشكل مباشر، وهذا الأمر تناقلته وسائل إعلام عديدة، ولكن كل هذه الحملات توقفت لصالح الحملة المركزية.
- الجمعيات تملك إمكانيات كبيرة وقادرة على تغطية احتياجات مناطق واسعة كما أنها خلال عملها في السنوات الماضية راكمت خبراتها حول المناطق والسكان والآليات الأسرع والأنسب للعمل لهذا كان من الضروري منحها الثقة والأريحية في العمل لتمارس مسؤولياتها.
- على المستوى المحلي نشطت بعض لجان التنمية المحلية التي نص على تشكيلها القانون 107 والموجودة منذ عام 2017 لكنها غير فاعلة، حيث طلبت الشعب والفرق الحزبية في

الأزمة منها إرسال متطوعين للانضمام إلى حملة الاستجابة، لكن دون بيانات واضحة للاحتياجات التي لا يمكن حصرها بالمعقمات والكمامات.

- كان هناك شراكات بين بعض الجمعيات لتوزيع المعقمات بالتنسيق مع مختار الحي لمنح البيانات والمتابعة والإشراف من مكتب التنمية في المحافظة.
- بشكل عام لم يكن مفهوماً تماماً من سيقوم بإدارة حملة الاستجابة ومن المسؤول عن المتطوعين، وتبين لاحقاً أنه ضمن إطار العمل الذي وضعته الوزارة سوف يكون هناك مستوى أول إدارياً وهو الوزارة مع المنظمات غير الحكومية مع الأمم المتحدة لوضع الخطة التنفيذية، يأتي بعده مستوى المديريات والمحافظات وهو المستوى التنفيذي، وأخيراً مستوى الجمعيات التي تلقت التعليمات، وبهذه التصنيفات لا يمكن اعتبار أن التخطيط قد تم بطريقة تشاركية.
- الأزمة كانت في الأساس اقتصادية مغلفة بإطار اجتماعي وفي قلبها الأزمة الصحية لكن تم التعامل معها من قبل أغلب المنظمات على أنها أزمة صحية وبداخلها أزمة اقتصادية.
- كان يجب التعامل مع الارتباك وعدم اليقين الموجود لدى الناس بإطار من الشفافية والثقة لتقوية الإطار الاجتماعي ومن ثم الوصول إلى الإطار الصحي.
- كان لدى الجمعيات إمكانية وصول ومرونة عالية ورشاقة في العمل لكن الاستجابة السريعة غالباً ما تكون مفتقدة للتحليل المجتمعي الدقيق ولذا تفتقد للاستدامة، كذلك نعاني من عدم الوضوح في التعامل من جميع الأطراف المشاركة.
- المشكلة كانت عند الطلب من المتطوعين العمل حسب مناطقهم والتعامل مع لجان الأحياء بشكل مباشر، وهؤلاء المتطوعون رغم امتلاكهم لكفاءات وخبرات عالية، إلا أنهم غير معتادون على التعامل إلا مع جمعياتهم، أو يقيمون في مناطق مختلفة عن المنطقة التي يقع ضمنها مقر الجمعية، وهذا تسبب في تشتيت الجهود.
- أغلب الناشطين ناهيك عن المواطنين لا يعرفون مخاتير الأحياء ولا يعرفون لجان الحي وليس هناك أي علاقة ارتباط معهم لذا كان هناك صعوبة كبيرة في التواصل فيما بينهم.

- كان هناك ضغط باتجاه الاستجابة المحلية، وهذه الفكرة في جوهرها تعتبر توجهاً جيداً بالنظر لحالة هذا الوباء، حيث كان من المفترض الوصول لمرحلة الحجر على مستوى الأحياء لكن لم يكن الشرح حول آلية التنفيذ كافياً للجمعيات أولاً وللناس ثانياً، لذا حصلت ارتباكات وضغوطات أثناء البدء بالعمل واختلاط في الأدوار.
- لم تشرح الوزارة ما هي خطة العمل وتوضح للناس كيف ستكون آلية توزيع المساعدات لذا كان هناك ضغط من قبل الناس على الجمعيات ومطالبات واسعة بالاستجابة للأمور الخدمية في ظل عدم القدرة على تلبيتها.
- كان هناك مشاكل في مجال التعليم والبرامج التعليمية للأطفال خاصة، وقامت بعض المبادرات بتطبيق محاولات للتعليم عن بعد عن طريق الانترنت والتواصل مع الأطفال من جهة ومع الأهالي من جهة أخرى، دون أن يحصل أي تشبيك مع وزارة التربية التي كانت تقوم بنفس الجهود .
- كانت حملة الاستجابة الوطنية الشاملة إشارة واعترافاً من الجهات المسؤولة بأن الوضع الحالي يحتاج تكافلاً من جميع الجهات وخاصة المجتمع الأهلي والمدني، وأنه ليس بإمكان الحكومة تحمل المسؤولية كاملة، ولا حتى المجتمع المدني نفسه، لأن الاحتياج كبير ولا أحد يعرف إلى أي مدى قد تسوء الأمور.
- لم يكن هناك أي اقتراحات لخطط بديلة وهذه نقطة ضعف خاصة وأن الخطة الموضوعة معرضة للفشل لأن التواصل بين الفرق المدنية واللجان المحلية لا يمكن التعويل عليه في المرحلة الراهنة قبل بناء الثقة وفتح قنوات التواصل بينهم.
- لا يمكن اعتبار ان الحملة نجحت في توحيد الجهود فيي النهاية عمل الجميع كجزء من حملة الاستجابة الشاملة ولكن كل على طريقته وبقدر استطاعته.

حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

رصد الواقع

- كانت حركة البناء الوطني قد عملت على رصد جميع القرارات الحكومية التي صدرت أثناء فترة الوباء وكذلك قمنا برصد للاستجابة الحكومية والمدنية في دول أخرى باعتبارها فرصة لدينا للمقارنة وتقييم الوضع الحالي للمجتمع المدني. من هذه الدول كانت تونس التي تملك تجربة متقدمة نسبياً من ناحية وجود المجتمع المدني وفاعليته.
- كانت القرارات الحكومية متقاربة بين سوريا وتونس من حيث أيام إصدارها وتفاصيلها كالحظر الجزئي ومنع السفر وإغلاق الأسواق وغيرها، وما اختلف كان مستوى تحمل المسؤولية أمام المجتمع، ففي تونس كان الظهور الرسمي يتولاه رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة أو وزير الصحة لإعلان القرارات والرد على وسائل الإعلام بشكل متكرر.
- كان في تونس انفصال نوعاً ما بين مسار العمل الإغاثي الحكومي والمدني، وكان للقطاع المدني تجارب فاعلة ومتقدمة علمياً مثل اختراع أو استخدام روبوتات للتواصل مع المرضى واختراع أجهزة أوكسجين ووضع نقاط تعقيم مركزية، وكان الهلال الأحمر مبادراً بحملة وطنية ضخمة اسمها حملة (احميني).
- في تونس عمل المجتمع المدني على تنسيق جهوده بشكل متقن جداً من خلال عرض كل العمل على صفحات الفيسبوك وإنشاء صفحات ومواقع خاصة بتصنيف المبادرات ووضع بيانات عنها وتحديد ما إذا كانت قد تشاركت العمل مع الإدارات المحلية أو مع فرق مدنية أخرى.
- كان هناك استقلالية كبيرة يمتلكها المجتمع المدني في تونس نتيجة وجوده منذ زمن واكتسابه أحقية وجود كبيرة، كما أنه امتلك آلية نقد ذاتي جيدة ساعدت في تصويب مسارات العمل بشكل دائم.

حركة البناء الوطني
NATION BUILDING MOVEMENT
Syrian Nation Builders

المجتمع المدني وأسئلة الاستجابة للازمات

- هناك أسئلة مهمة طرحتها هذه الأزمة أمام المجتمع المدني ومتطلبات يمكن النظر إليها كمحددات عامة للعمل المدني كالشفافية الكاملة، فهل كان قادراً على عرض نتائج وتقارير عمله أمام جميع الجهات؟ وهل كان مدركاً للمسؤولية التي يتحملها؟ أم أن الاستجابة شكلت لديه تخوفات من تحديات كبيرة قد تتشكل نتيجة ضخامة الأزمة ولا تكون هيكليته الحالية قادرة على مواجهتها؟
- كانت الأزمة مركبة لأنها متعلقة بسياق السنوات العشر السابقة نتيجة التدمير الكبير في القطاعات الصحية وغيرها وافتضاح الخلل في المفاصل الرئيسية المسؤولة عن إدارة هذه الأزمة.
- كشفت أزمة فيروس كورونا افتقاد الصلات بين القواعد المجتمعية، والعجز عن رسم خريطة الطوارئ، وعدم امتلاك البيانات الكافية عن الجمعيات وعن الأحياء والناس.
- هناك تمايزات محلية كبيرة في النسيج السوري لذلك تختل الخطط الحكومية عند تطبيقها على الأرض، وأهمية هذه الأزمة تجلت في منح صلاحيات كبيرة للمحليات التي ربما لم تستغل هذه الصلاحيات لأنها لم تكن مؤهلة للعب هذا الدور وبالتالي تحولت إلى أداة تنفيذ فقط.
- العمل المجتمعي في سوريا أساسه أهلي وخيري قائم على الثقة بقائد مجتمعي ما، له مرجعية غالباً ما تكون دينية، ولا يمكن دمج هذا العمل بالعمل المدني دون بناء الثقة التدريجي بين الناس والجهات المدنية والمحلية.
- أماكن إنشاء الجمعيات مستقلة تماماً عن أماكن نشاطها الجغرافي لأنها تتبع الاحتياج عند العمل، هناك جمعيات ترسل مساعداتها إلى الريف مثلاً أو إلى أحياء بعيدة عن مركز مقرها الرئيسي، وهذا كان أحد عراقيل خطة العمل التي طالبت الجمعيات بخدمة الأحياء التي يتواجد فيها المقر، وكذلك يتعارض مع حملة الاستجابة القائمة على إغلاق المناطق التي تظهر فيها الإصابة.

- وضعت الأزمة أمام الجمعيات سؤالاً هاماً، هل هذه الجمعيات قادرة على تدوير طرق عملها وتفكيرها لخلق استجابة دائمة وقادرة على التكيف مع الأزمات مهما كانت الظروف؟
- يجب البناء على هذه الأزمة للتفكير عميقاً بكيان المجتمع المدني وإثبات وجوده وامتلاكه لرؤية مستقبلية استراتيجية يمكن أن يتطلع إليها جميع السوريون وتكون دافعاً لتحويل العمل الخدمي إلى عمل تنموي ذو أثر مستدام يشارك فيه الجميع.
- إعادة تركيب المجتمع الأهلي هو تحدي كبير لأنه يحتاج إلى العمل على مفهوم التماسك المجتمعي، فهذا هو الأساس الذي يمكن له جعل المجتمعات تساعد بعضها بطريقة معرّفة ومؤطره وعلى قدر عالٍ من الشفافية والتشاركية.
- الأخطاء الإدارية الكارثية لدينا نتجت عن كون الأعمال تدار بطريقة عائلية وأهلية وتحتاج إلى المأسسة والتنظيم وإعادة تأهيل الكوادر بطريقة أكثر منهجية للاندماج مع المجالس المحلية والانتماء لها وللوطن أكثر من الانتماء للقيادات المحلية.
- المنظمات والجهات الممولة غير مدركة لاحتياجات المجتمع السوري الحقيقية ولم تتم حتى الآن دراسة هذه الاحتياجات ولا سؤال أي من العاملين على الأرض عن مشاهداتهم وملاحظاتهم للوصول إلى رؤية شاملة حول الواقع السوري الحقيقي ومتطلباته وإيجاد نماذج عمل متنوعة تناسب المناطق المختلفة.

❖ تقييم المشاركين والمقترحات:

أجمع الحضور على مجموعة من المقترحات التي هي أقرب ما تكون لمحددات ومعايير للعمل المدني عموماً وكيفية تطويره وتكثيف جهوده في المراحل القادمة بناء على الدروس المستفادة من هذه الأزمة وكانت هي التالية:

- توليد أنماط عمل فعالة غير قائمة على الأشخاص وإيجاد آلية تفكير جديدة يمكن تطوير الأشخاص داخلها ومنحهم التدريب والتمكين الإداري اللازم.
- يجب تطوير الموقف التاريخي للمجتمع المدني ونقله من مستوى العمل الخدمي إلى التنموي.
- يجب تخليص اللجان المحلية من التبعات الحزبية ومنحها أريحية أكبر في التعامل المباشر مع الفرق والمبادرات بحسب معطيات الواقع والإمكانيات المتاحة.
- تطوير طريقة وآليات التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وغيرها من الوزارات للوصول لأفضل طرق للعمل تضمن أفضل النتائج.
- الأخذ بعين الاعتبار التمايزات المحلية من ناحية الموارد والاحتياج.
- بناء الثقة المبنية على الهدف الواحد والرؤية الاستراتيجية الصحيحة للخروج من جميع ازماتنا الحالية واعتماد الشفافية الكاملة بين الجهات المدنية والجهات المحلية وفتح قنوات تواصل بينها لتجنب الإشكاليات التي وقعنا بها ومعالجة الشرخ الحاصل بين جميع المكونات الناشطة على الأرض.
- التنسيق بين كافة الجهات المدنية في العمل أولاً لتنظيمه وإيصاله إلى تحقيق النتائج القصوى وفي الرؤيا البعيدة ثانياً لتثبيت مكتسبات المجتمع المدني وتأطيره وتحديد كيانه وتوضيح ضرورة وجوده كوسط فعال ومنتج ومرن يمتلك الإمكانيات والرشاقة والقرب من الناس والواقع وقادر على لعب دور فعال واستراتيجي في التماسك المجتمعي الذي نطمح إليه.